

تَهْدِيْبُ شَرْحِ السَّنُوْسِيَةِ

أَمْرُ الْبِرِّ أَهْيَنُ

تصنيف

سعيد عبد اللطيف فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إن علم العقائد هو من العلوم المهمة بل هو أهم العلوم الإسلامية على الإطلاق، وذلك لأن هذا العلم يبين للمسلم عقيدته التي يجب أن يجزم بها، ويبين للمسلم موقعه في هذا العالم، وما هو المطلوب منه تجاه دينه. ولهذا فهو واجب على المسلمين وجوب عين، على التفصيل المذكور في أول هذا الكتاب. وبدون أن يعرف المسلم عقيدته وأصول دينه كيف يصبح مسلماً حقاً. كما أن الشيوعي بدون أن يعرف أصول مذهبه كيف يصبح شيوعياً حقاً.

فعلم التوحيد علم عظيم الأهمية ويجب على المسلمين في هذا الزمان خصوصاً أن يزيدوا من اهتمامهم به، لأن عامة المسلمين لا بل من يدعي أنه من الخاصة، أصبح لا يعرف القطعي من عقيدته، ولا يفرقون بين العقيدة والفقهاء، بين علم الاعتقاد والإيمان وبين علم العمل. ولا يعرفون أن لكل من هذين أنواع من الأدلة، فالأدلة المقبولة في الأول قد لا تكون مقبولة في الثاني، وهكذا.

وقد كثر الخلط في زماننا هذا، ليس بين هذين العلمين فقط بل بين سائر العلوم الشرعية المختصة بهذا الدين؛ من عقيدة وأصول فقه وتصوف وحديث إلى آخر العلوم الإسلامية.

ولهذا فقد رأيت من الواجب على كل من لديه القدرة على الخروج من هذا الإثم الذي وقع الناس فيه، أن يفعل هذا، وأن يبذل جهده لإخراج غيره من الإثم والخطأ. ومن هنا فقد جاء اهتمامي بكتاب العلامة الإمام السنوسي المسمى بأم البراهين، وشرحه للعلامة أحمد بن عيسى الأنصاري، فأما الأول فهو متن في عقائد أهل السنة على طريقة الإمام الأشعري، وتأتي قيمته مما يدل عليه اسمه فهو أم للبراهين حقاً. وأما الشرح فهو يكاد يضارع المتن في الحسن والتمام ودقة التعبير، ولكن لما كان الناس في عصرنا هذا غير معتادين على أسلوب المتن والشرح والحاشية، مع أنه أسلوب عظيم ومفيد جداً إذا توفرت شروط الاستفادة منه، رأيت أن أدمج المتن في الشرح وأضيف إليه كثيراً من التعليقات التي علقها الشارح لفائدتها، وأضع كل هذا في صورة جديدة ككتاب جديد مستقل، ملتزماً بعبارات الإمامين الجليلين ما استطعت. وربما أزيد عليهما قليلاً من عبارات غيرهما من العلماء، وبهذا أكون قد حققت فائدتين الأولى تقديم أحد كتب العقائد المشهورة بكلام صاحبها، الثانية مراعاة ما يوائم عادة الناس في هذا العصر.

وأرجو أن يحقق الله سبحانه وتعالى بهذا الكتاب الفائدة، وأن يكون هذا خالصاً لوجهه الكريم. والحمد لله رب العالمين.

مقدمة ثانية

هذا الكتاب كتيبه من مرحلتين، الأولى هي تحرير شرح العلامة الأنصاري كما أشرنا إليه في المقدمة الأولى، والثانية هي تحليلته بنقول عزيزة ومفيدة من عدة شروح وحواش وُضِعَتْ على متن أم البراهين، وقد وُضِعَتْ هذه النقول في حواشي الكتاب، ورتبتها بحيث يستفيد منها القارئ الكريم فوائد لم يحظ بها في الأصل، الذي هو التهذيب، وأضفت بعض ما طرأ في ذهني بحسب تيسير الله العزيز، ووضعتُه إما في الحاشية وإما في الأصل، بحسب ما رأيتُه مناسباً، وأشرت إلى صاحب هذه التعليقات بحسب الأخذ منه ووضعت لكل واحد رمزا كما يلي

أولاً: حاشية البيجوري على أم البراهين، للعلامة إبراهيم البيجوري، وهو صاحب الحاشية المشهورة على جوهره التوحيد، وقد رمزت له بالحرف (ج)، وهذه الحاشية مع أمها صغيرة الحجم نسبياً إلا إنها من أكثر الحواشي إفادة، وحاول العلامة البيجوري أن يجعلها حاوية لأكثر ما قد يحتاجه قارئ المتن. وهي تحتوي على درر عقلية مناسبة للمبتدئين، بل وللمتوسطين. ويمكن الاستغناء بها عن كثير غيرها لمن أراد الاختصار على المطلوب الواجب في هذا الباب.

ثانياً: شرح أم البراهين، للعلامة الأستاذ سيدي المكي البطاوري وقد رمزت له بالحرف (ط). وهذا الشرح عبارة عن حل لألفاظ المتن، بأسلوب سهل مفيد جدا للصغار والمبتدئين، ولا يخلو من فائدة. جعله مؤلفه مقدمة لقارئ شرح الإمام السنوسي على أم البراهين.

ثالثاً: طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى، للعلامة المحقق شيخ شيوخ عصره ومفتي المالكية بمصره، وأحد فطاحل المدرسين بالمعهد الزيتوني الشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني.

وله حاشية مفيدة على جوهره التوحيد أشار إليها في أثناء شرحه هذا، وقد رمزت له بالحرف (غ). هذا الشرح جعله مؤلفه كتهذيب وتحرير لشرح الإمام السنوسي على هذا المتن، وذلك لما رأى فيه من أمور صعبة وبعض مباحث مطولة، ليس شرحاً طويلاً مملاً ولا مختصراً مخلاً، أودع فيه تنبيهات في غاية الإفادة، وتحريرات تنم عن ما يتمتع به من دقة نظر وفهم واسع لعقائد وأدلة أهل السنة. وهو من أحسن الشروح التي رأيتها.

رابعاً: شرح جوهره التوحيد، للعلامة الشيخ أحمد الصاوي وهو الإمام المشهور صاحب الحاشية على الشرح الصغير على مختصر خليل في مذهب السادة المالكية، والحاشية على تفسير الجلالين وغيرهما من الكتب المفيدة. رمزت له بالحرف (ص). وهو شرح مختصر مفيد، دقيق العبارة من غير صعوبة، يمكن الاختصار عليه في بابه، والابتداء بتعليمه للطلاب. ولم أنقل منه كثيراً، لا لعدم وجود فوائد فيه ولكن خوفاً من التطويل.

خامساً: شرح أم البراهين، للعلامة الشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري، وهو الشرح الذي اعتمده في التهذيب، وذلك لما رأيت فيه من دقة كبيرة وفوائد عظيمة، وقد أودعت غالب ما ذكره من فوائد وحاولت أن أحتفظ بنفس كلماته في أغلب الأحوال. وحذفت منه أقل القليل. وقد كان السبب في تهذيبي لهذا الشرح بعدما قرأته وعرفت ما فيه من فوائد، هو ما رأيت فيه من أخطاء طباعية عديدة قد تحول بين القارئ وبين فهم الكتاب، فحاولت تخليصه من هذه الشائبة. وقد انتفع بتوفيق الله تعالى طلبة العلم بهذا المختصر.

سادسا: الراجي من ربه التوفيق والسداد راقم هذه السطور، ورمزت لنفسي بالحرف(س). وقد قمت بإدراج بعض التعليقات التي رأيت أنها تفيد في توضيح المعنى وإغناء القارئ بالمعلومات. ولم أكثر من التعليقات التي وضعتها لاستغنائي عن ذلك بكلام السادة العلماء. ولما أن هذا ليس محلا للتفصيل، ولما رأيت من أن التعليقات التي انتخبتهما من الشروح المذكورة تكفي المبتدئ. وأيضا فقد استفدت من كثير من الكتب التي ألفها علماء الإسلام الأفاضل في العقائد الإسلامية على طريقة أهل السنة. وقد أشرت إلى بعض ذلك في الحواشي. ولم ننقل من شرح العلامة السنوسي على أم البراهين مع أنه أقوى وأفيد الشروح على الإطلاق لأننا شارعون في كتابة شرح مطول على هذا المتن الجليل، وسوف نودع فيه غالب ما في شرح السنوسي مع نهاية التحرير والتحقيق والزيادات التي يقتضيها المقام. ندعو الله تعالى أن تنمه.

وأوصي القارئ من هذا الكتاب أن يقتصر على المتن، وأن لا يلجأ إلى ما في الحواشي إلا عند الحاجة، لا سيما عند قراءة الكتاب لأول مرة، فإنه بهذا يحافظ على ذهنه من الشرود والتقطع بين المتن والحاشية. ثم لا مانع أن ينظر في الحاشية عند استشكال أمر أو مسألة، أو بعد إكمال الكتاب وفهم ما فيه. واعلم أن القراءة الثانية والثالثة للكتاب في غاية الإفادة كما نبه عليه سادتنا العلماء، فقد كانوا يقرؤون الكتاب مرات عديدة قبل أن ينتقل إلى غيره من الكتب، وقد ذكر عن السيد الشريف الجرجاني أنه قرأ شرح المطالع في علم المنطق أكثر من أربعة عشر مرة قبل أن يذهب إلى مصنفه وهو العلامة القطب الرازي لقراءته عليه، وأخبار الفقهاء وأحوالهم في قراءة الكتب أشهر من أن نذكرها، فبعضهم كان يسمى بالمنهاجي لملازمته قراءة المنهاج للإمام النووي في الفقه، ومنهم من قرأ كتاب الرسالة للإمام الشافعي أكثر من ثلاثين مرة، وفي كل مرة يدرك منه ما لم يدركه سابقا.

وهكذا فتكرار القراءة هي أهم خطوة يفتقر إليها أفراد هذا الجيل. فمن وفقه الله تعالى فتوجه لطلب العلوم، فإنه غالبا لا يعرف طريقة الطلب، فتراه يشرع في قراءة كتاب ثم وقبل أن يحقق مطالبه ويفهم مسائله ينتقل إلى كتاب آخر، وهكذا، وتكون النتيجة هي عدم إحاطة وتمكن هذا القارئ بشيء من الكتب، عدا عن ما يتسبب فيه هذا الأسلوب من إضاعة الوقت والجهد، وتشتيت التركيز.

ولهذا كان السادة العلماء ينصحون بالتزام كتاب واحد في بداية الطلب، ثم بعد تحقيق مسائله فلهم أن ينتقلوا إلى كتاب آخر، بل هذا الانتقال، أي قراءة أكثر من كتاب في نفس العلم، يكون من ألزم الواجبات في حق من يريد التحقيق في العلوم، والوصول إلى الغاية فيها. وما التوفيق إلا من عند الله تعالى.

ثم اعلم إننا قد نبهنا إلى ما وقع فيه بعض علماء أهل السنة من مخالفات للجمهور في بعض المسائل المشهورة عنهم، وإن كانت هذه المسائل من المسائل الدقيقة التي لا يترتب على الخلاف فيها كبير ضرر، ونبهنا إلى من ردّ عليهم ونبّه إلى غلطهم فيها. ولم يكن مرادنا من ذلك إلا لفت نظر القارئ إلى هذا ولكي لا ينخدع بأهل البدعة خصوصا من الجسمة الذين انتسبوا إلى الإمام أحمد وهو منهم بريء، والذين صاروا يبالغون في الرد على السادة الأشاعرة والماتريديّة أهل السنة، والتشنيع عليهم، وهم يتبعون في هذا أسلوبا مستصغرا، فيدعون أحيانا أن هؤلاء العلماء قد رجعوا عن المذهب الأشعري، ويوهمون الناس السذج أن هؤلاء العلماء رجعوا إلى ما يقولون هم به من تجسيم، وحاشا هؤلاء العلماء الأفاضل الذين حفظ الله بهم الدين أن يترلوا إلى هذه المهاوي. ويدعون أحيانا أخرى أنهم متناقضون، ولا يوجد تناقض، ولكنه حبُّ التشكيك الذي وقعت فيه هذه طائفة الجسمة من دون أساس يعتمد عليه، وضعفُ عقولهم أدت بهم إلى ذلك الادعاء. ولو أنصفوا لعلموا أن التنبيه إلى الأغلاط التي يقع فيها العلماء، ميزة لأهل السنة الأشاعرة، لم يشاركهم فيه فرقة، فهم

الثَّقَاد والكاشفون عن مغالطات الناس، وأنه إن لم يتم التنبيه إلى ذلك ربما ينخدع المبتدئ بها، لشهرة القائل بها، وسيحان الله الذي أبي أن تتم العصمة إلا لكتابه ولأنبيائه. ونحن مع تنبيهنا إلى أغلاطهم هذه فإننا نرفع من منزلتهم المحفوظة دائما التي لا يخفضها أن يغلطوا في مسألة أو مسألتين، لأننا نستحضر دائما مبلغ الجهد العظيم والكبير الذي قاموا به في سبيل الدفاع عن عقائد الإسلام أمام المبتدعة كالحشوية المجسمة ومن تبعهم من الحنابلة⁽¹⁾، ومن نسب نفسه إلى السلف الصالح وهم منه براء.

واعلم أن هذا الأمر، أي التنبيه إلى أغلاط العلماء على قَلْبِهَا بين أهل السنة هو ميزة لأهل الحق، فإنك لا تجد من بين المجسمة خاصة مَنْ ينصف نفسه وغيره ويعترف ولو ببعض الشناعات التي وقع فيها زعماءهم، بل يحاولون دائما إنكار نسبة ذلك عنهم حتى ولو كانت ثابتة، أو تفسيرها بمعنى لا يريده قائلها نفسه، أو غير ذلك من الأساليب، بل يسارعون باتهام غيرهم بأنه لا يحترم علماء الأمة، والحال أننا لا ننتقد إلا آراء قسم قليل جدا من المنتمين إلى الأمة. والمسألة في الحقيقة ليست مسألة احترام أو لا، بل هي مسألة حق أو باطل، خطأ أو صواب، يفعلون ذلك لأنهم إنما يتبعون الرجال، ولسان حالهم القول بعصمتهم، وتزويجهم عن ما لم يترهوا عنه الأنبياء، وأما نحن فإنما نتبع الحق الذي يدلنا عليه العلماء، لا نقدر أحدا من علمائنا الكبار، ولا نقول إن الخطأ عليه محال، ولا نقول فيه إنه معصوم كما يقول هؤلاء ولو بلسان الحال.

واعلم أن السرَّ في عدم تصريحهم بأغلاط فضلائهم وسادتهم هو أن جميع علمائهم قد وقعوا في شناعات فظيعة، فإن هم حكموا على واحد منهم، فإنهم في الحقيقة إنما يحكمون على جميعهم، وهذا حكم على مذهبهم كاملا بالفساد والزوال والتهافت. بخلاف أهل السنة الأشاعرة، فإن من أخطأ من علمائهم قليل العدد جدا، وأيضا فإن باقي العلماء من أهل المذهب لم يتركوه وشأنه بل نهوا إلى ما وقع فيه، مع توقيفهم له، واعترافهم بفضله، فلم تمنعهم فضيلته المُسَلِّمة من الحكم بغلظه في ذلك المورد. فهذا هو سبب عدم التصريح بالتصحيح لمن أخطأ من المجسمة، وأما عند أهل السنة، فلا يوجد هذا المانع مطلقا، لأنهم يعلمون أنهم إنما أمروا بالدفاع عن عقيدة الإسلام لا عقيدة فلان أو فلان ممن حتى يُسَمَّون بمشايخ الإسلام! ويعلمون أنما مردُّهم إلى الله لا إلى أحد من السلاطين ولا إلى أحد من الملوك. فصار حال هؤلاء المجسمة هو الخوف من التصريح بالحق حفاظا على مذهب مشايخهم، ومكانتهم الدنيوية. وما هذا بغريب عليهم.

ولكن العجب الكبير إنما هو من العلماء المنتمين إلى مذهب أهل السنة والجماعة الذين أصبحوا خائفين وجلين من الدفاع عن عقائد هذا الدين أمام هذه المهجمة ذات الفكر التجسيمي المادي، الذي أصبح يسيطر الآن على فكر كثير من

(1) لا تظنَّ أيها القارئ أن الحنابلة كلهم مجسمون، بل فيهم مجسمة كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني وابن قدامة، وهؤلاء تجسيمهم أقل من ابن تيمية وابن القيم وغيرهم، وفي الحنابلة متزهون لله تعالى عن مشاهمة الأجسام والمخلوقات، مثل الإمام الحافظ أحمد بن حنبل كما نص عليه علماء أهل السنة والإمام ابن عقيل والإمام المحقق ابن الجوزي وكثير غيرهم. ومع أنه يوجد من سائر المذاهب الأخرى بعض المجسمة، إلا أن نسبتهم في الحنابلة أعظم وأكبر، فلذا نبهنا إليهم في كلامنا ولم نذكر غيرهم. لأنه قد يغتر بكثرتهم في الحنابلة بعض الغافلين فيظن أن سائر الحنابلة مثلهم، وهو في ظنه هذا غلط. واعلم أن درجات التجسيم تتفاوت من واحد لآخر، فمن هؤلاء من يصرح بنفي المماسة مع إثبات الجهة والحد من جهة واحدة كالقاضي أبي يعلى، ومنهم من يثبت الجهة والمماسة ويثبت الحد من سائر الجهات الستة كابن تيمية.(س)

العامة والخاصة. فهؤلاء العلماء يرون هذا التغلغل الخطير لهذا الفكر المريض والمخالف لعقائد الإسلام، وتراهم لا يحركون ساكنا، بل لا يتجرأ الواحد منهم -إلا من رحم الله- على القول بأن هذا الفكر مخالف لعقيدة أهل الحق وعقائد الإسلام. مجرد هذا المستوى من النقد أصبح هؤلاء يخافون منه، بينما نرى أن علماء أهل السنة كانوا في الماضي سادة النقد والرد على المخالفين وأهل البدع.

هكذا كان حال أهل السنة في الماضي، وأما الآن فإننا نراهم من أكثر الناس خوفا من انتقاد الآخرين، وخوفهم هذا راجع في أكثر الأحوال إلى جهلهم الحقيقي بمذهبهم وأصوله، فأكثر مشايخهم الآن يكتفون بمعرفة العقائد على سبيل الإجمال، ولا يتوسعون في هذا العلم الجليل، الذي نص عليه محققو علماء أهل السنة على أنه الأصل الذي ترجع إليه سائر العلوم. ونحن نعلم أن طريق الإجمال إنما هو طريق العامة في الخروج مما يجب عليهم في هذا العلم، فلذلك أن تتعجب بعد ذلك ممن جعل ديدنه الاقتصاد على ما وضع أصلا للعامة، وترك ما يرفعه إلى مقام المحققين في أهم العلوم الإسلامية على الإطلاق. ومن كان هذا حاله فإن من الطبيعي جدا عنده أن لا يلجأ إلى الخوض في الكشف عن مفاصد الآخرين لأنه في الحقيقة لا يعلم أن ما وقع فيه الآخرون مفاصد على التحقيق، وكيف يعارضهم وهو لا يعلم علم اليقين أن ما يقول به هو الحق! بل غالبهم يظن ذلك ظنا!

ولهذا الحال لجأ كثير من المنتسبين إلى أهل السنة إلى طريقة عجيبة وهي التسليم لكل واحد بما ذهب إليه، وهذا لعمرى مفاصده أكثر وأوضح من أن تذكر.

وفي الجانب المقابل فإننا نرى مذهباً كان من أضعف المذاهب الإسلامية على الإطلاق، وهو مذهب التجسيم، ومذهب الحشوية والتشبيه، فهذا المذهب كان المنتمون إليه في القرون السابقة، يخجلون من التصريح به، بل يلجئون غالباً إلى الكناية والتمسك بأقوال مجملية، تحتمل قولهم وقول غيرهم، حتى إذا سئلوا استطاعوا تخلص أنفسهم. فهؤلاء كانوا يثبتون الجهة لله تعالى ويسمونها العلو، فيقولون الله في العلو، والحال أن مطلق العلو لا يخالف في إثباته أحد من الناس، ولكن هؤلاء يطلقون العلو ويريدون الجهة. وكانوا ينسبون التجسيم إليه تعالى ويسمونه بعظم القدر، علماً بأن كون الله تعالى عظيم القدر محل إجماع بين الناس، ولكن هؤلاء الجسمة يطلقون اسم القدر ويريدون الحجم والحيز والمكان، والمترهون لله تعالى من المسلمين يطلقون القدر ويريدون جلاله وإحاطة الصفات نحو القدرة والعلم وعدم خروج شيء من تدبير الله تعالى، ومخالفة الله تعالى لنا في أصل الوجود وحقيقته. وهؤلاء الحشوية كانوا يخافون في السابق من التصريح بإثبات الأعضاء والأدوات والأركان لله تعالى، وأما في هذا الزمان فإنهم يصرحون بذلك ولا يلوحون، بل ويردون على من خالفهم من أهل الحق، ويسموهم باسم الجهمية والمعطلة والنفاة. بل لقد صرح أحد كبرائهم ومن يقبونه بشيخ الإسلام بأن الشريعة لم تدم التشبيه والمشبهة! والأمثلة على انقلاب الموازين في هذا العصر كثيرة لا يتسع المجال لذكرها. وما كان ذلك ليحصل وتثبت أركانه، إلا لضعف المنتسبين إلى أهل السنة وعدم تمكنهم من عقائدهم التي هي عقائد الدين، وارتباط كثير منهم بموازين الحياة الدنيا، فلذلك صاروا يحسبون أكبر الحساب لغضب فلان ورضى فلان، ولا يلتفتون أصالة إلى رضى الله تعالى ولا إلى غضبه. وقد برع هؤلاء جدا في التبرير، أي في تبرير مواقفهم هذه خاصة من سكوتهم وعدم ردهم على مذهب الجسمة، ونخص بالذكر مذهب الجسمة لأنهم هم الغالبون في هذا العصر في كثير من البلاد الإسلامية.

وقد امتنع كثير من العلماء في هذا العصر من الرد على فتنة الجسمة هذه، وتعللوا بكثير من العلل، فقالوا مثلاً إن هذا العصر هو عصرهم، أي عصر الجسمة، فلهم فيه القوة المادية، وهي أكبر أسس انتشار مذهبهم، وقالوا: إن الرد على

المجسمة في هذا العصر مع انتشاره بين الخاصة والعامة قد يتسبب عنه فتنة! كذا يقولون، فهم ابتعادا عن الفتنة التي يظنون لا يتعرضون لهم. وقالوا: إن أتباع هؤلاء المجسمة لا يعلمون أن مشايخهم الذين يقتدون بهم هم مجسمة، فلا ينبغي الرد عليهم! بل يعلمون ويعاملون معاملة حسنة بالإرشاد بالتدريج، وقد غفل من قال ذلك عن أن هؤلاء وإن كانوا لا يعترفون بأنهم مجسمة، إلا أن عقائدهم هي بالفعل عقائد المجسمة، وسواء كانوا يعرفون ذلك أو يجهلون، فلا بد من بيان الحق من الباطل، لهم ولغيرهم، وهذا يستدعي الرد على رؤوسهم وزعمائهم. بل إن بعض المشايخ من الذين ينتسبون إلى أهل السنة، صاروا يحاولون إيجاد بعض الأعدار لهؤلاء المجسمة، وتبرير وقوعهم في التجسيم، وقد نسي هؤلاء أنا حتى وإن سلمنا بوجود الأعدار لهم فإن ذلك لا يعفينا من بيان أنهم مبطلون، ولا يعفينا من الرد عليهم، ولا يعفيهم أيضا من محاولة معرفة العقائد الصحيحة. وقالوا غير ذلك.

وقد نسي هؤلاء القائلون أن علم التوحيد يجب فيه النظر في الدليل ولا يعفي أحدا أن يقول إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتفون. بل من اعتقد الباطل وإن كان قد أخذه من أبيه وأمه، فإن هذا لا يقلب الحق باطلا ولا الباطل حقا.

والتحقيق عندي أن مواقف هؤلاء جميعا من فتنة التجسيم المنتشرة في هذا الزمان، لا يعدو أن يكون انعكاسا عن خوفهم من الرد عليهم، وجهلهم بعقائد أهل السنة على التحقيق، فإنهم لو عرفوا لما تقاعسوا عن نشرها ولم يتخاذلوا عن الرد على الخصوم.

وعلى ذلك درج أهل السنة، أعني على التحذير من الأخطاء التي يقع فيها الناس، مهما كانت مترلتهم، فلا معصوم إلا الرسول عليه الصلاة والسلام، والانتقاد هو الأصل في علم التوحيد، لأنه لا تقليد فيه مع القدرة على التحقيق. وأهل السنة يعلمون أنهم بهذا الفعل يزيدون من قوتهم وبقائهم على الحق، لأنهم يعلمون أن مآلهم إلى الله لا إلى أحد من الخلق.

سعيد فودة

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب

ترجمة وجيزة

للإمام أبي عبدالله السنوسي

إن الكتاب الذي بين أيدينا، في الأصل هو عبارة عن تهذيب للشرح الذي وضعه العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري، على متن أم البراهين، وهذا المتن هو أحد الكتب المعتمدة عند أهل السنة، وصاحبه هو أحد علماء أهل السنة والجماعة، وهو الإمام أبو عبدالله السنوسي رحمه الله تعالى. وفيما يلي نبين نبذة عن ترجمة هذا الإمام العلامة.

اسمه ونسبه: هو الإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، ويلقب السنوسي، واشتهر، نسبة لقبيلة بالمغرب، ويلقب أيضا بالحسني نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب من جهة أم أبيه. وهو تلمساني أيضا نسبة إلى بلدة تلمسان. وهو عالم تلمسان وصالحها وزاهدها وكبير علمائها الشيخ العلامة المتفنن الصالح الزاهد العابد الأستاذ المحقق الخاشع أبو يعقوب يوسف.

كان مولده بعد الثلاثين وثمانمائة.

مشايقه ودراسته: نشأ الإمام السنوسي خيرا مباركا فاضلا صالحا، أخذ عن جماعة منهم، والده المذكور، والشيخ العلامة نصر الزواوي، والعلامة محمد بن توزت، والسيد الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس بن محمد الشريف الحسني، وقد أخذ عنه القراءات، وعن العالم المعدل أبي عبدالله الحجاب علم الاضطراب، وعن الإمام محمد بن العباس الأصول والمنطق، وعن الفقيه الحلاب الفقه وعن الولي الكبير الصالح الحسن أركان الراشدي حضر عنده كثيرا وانتفع به وبركته، وكان يحبه ويؤثره ويدعو له، فحقق الله فيه فراسته ودعوته. وعن الفقيه الحافظ أبي الحسن التالوتي أخيه لأمه الرسالة، وعن الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكناشي إرشاد أبي المعالي والتوحيد عن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد الثعالبي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وأجازته ما يجوز له. وعنه وعن الإمام العالم العلامة الولي الزاهد الناصح إبراهيم التازي ألبسه الخرقة وحده بها عن شيوخه، وروى عنه أشياء كثيرة من المسلسلات وغيرها وعن العالم الأجل الصالح أبي الحسن القلصادي الأندلسي الفرائض والحساب. وأجازته جميع ما يرويه. وغيرهم.

وكان آية في علمه وهدية وصلاحه وسيرته وزهده وورعه وتوقيه.

مكانته العلمية وسيرته: له في العلوم الظاهرة أوفر نصيب، جمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب، لا يتحدث في فن إلا ظن سامعه أنه لا يحسن غيره سيما التوحيد والمعقول، شارك فيها غيره وانفرد بعلوم الباطن بل زاد على الفقهاء مع معرفة حل المشكلات سيما التوحيد.

كان لا يقرأ علم الظاهر إلا خرج منه لعلوم الآخرة سيما التفسير والحديث لكثرة مراقبته لله تعالى كأنه يشاهد الآخرة. قال تلميذه الملاي: "سمعتة يقول ليس من علم من علوم الظاهر يورث معرفته تعالى ومراقبته إلا التوحيد، وبه يفتح في فهم العلوم كلها، وعلى قدر معرفته يزداد خوفه" اهـ. وانفرد بمعرفته التوحيد إلى الغاية، وكتبه التي ألفها في العقائد كافية فيه خصوصا الصغرى (أم البراهين) لا يعادلها شيء من العقائد.

وكان حليماً كثير الصبر ربما يسمع ما يكره فيتعامى عنه ولا يؤثر فيه، بل يتسمم، وهذا شأنه في كل ما يغضبه، ولا يلقي له بالاً بوجه، ولا يحقد على أحد، ولا يعبس في وجه أحد. يفتح من تكلم في عرضه بكلام طيب وإعظام حتى يعتقد أنه صديقه.

قال الماللي تلميذه: سمعته يقول: "ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه لئلا يقتل دابة في الأرض". وإذا رأى من يضرب دابة ضرباً عنيفاً تغير وقال لضاربها: "ارفق يا مبارك". وينهى المؤذنين عن ضرب الصبيان.

قال الماللي: وسمعته يقول: "لله تعالى مائة رحمة لا مطعم فيها إلا لمن اتسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم".

وفاته: ولما أحس بمرض موته انقطع عن المسجد ولازم فراشه، حتى مات، ومرض عشرة أيام ولما احتضر لقنه ابن أخيه مرة بعد مرة، فالتفت إليه وقال له: "وهل ثم غيرها".

وقالت له بنته: "تمشي وتتركني!". فقال لها: "الجنة مجمعا عن قرب إن شاء الله تعالى". وكان يقول عند موته: "نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبنا عند الموت ناطقين بالشهادة عالمين بها". وتوفي يوم الأحد ثامن عشر جمادى الآخرة عام خمس وتسعين وثمانمائة. وشم الناس المسك بنفس موته رحمه الله.

قال تلميذه الماللي: "وأخبرني قبل موته بنحو عامين أن سنه خمس وخمسون سنة". قال التنبكي في "نبيل الابتهاج": ورأيت مقيدا عن بعض العلماء أنه سأل الماللي المذكور عن سن الشيخ، فقال له: مات عن ثلاث وستين سنة والله أعلم.

كتبه ومؤلفاته: وأما تأليفه، فقال الماللي:

منها شرحه الكبير على الحوفية المسمى المقرب المستوفى، كبير الجرم كثير العلم، ألفه وهو ابن تسعة عشر عاماً، ولما وقف عليه شيخه الحسن أبركان، تعجب منه وأمره بإخفائه حتى يكمل سنه أربعين سنة، لئلا يصاب بالعين، ويقول له: لا نظير له فيما أعلم، ودعا لمؤلفه.

وعقيدته الكبرى سماها عقيدة أهل التوحيد في كراريس من القالب الرباعي أول ما صنفه في الفن، ثم شرحها، ثم الوسطى وشرحها في ثلاثة عشر كراساً. قلت: وهذه العقيدة عليها شرح جيد للشيخ عليش، وعلى شرح السنوسي لها حاشية جليلة القدر للشيخ يس.

ثم الصغرى⁽¹⁾ وشرحها في ست كراريس وهي من أجل العقائد، لا تعادها عقيدة، كما أشار إليه هو في شرحه عليها، قال الشيخ: "لا نظير لها فيما علمت تكفي من اقتصر عليها عن سائر العقائد". أقول: الحق ما قاله، فإن كل من قرأ هذا المتن انتفع بما فيه، واهتدى إلى الحق الصريح، في أقل زمان.

وعقيدته المختصرة أصغر من الصغرى وشرحها في أربع كراريس، وفيه فوائد ونكت. والمقدمات المبينة لعقيدته الصغرى، قريبة منها جرماً وشرحها في خمس كراريس. وشرح الأسماء الحسنی في كراسين، يفسر الاسم، ويذكر حظ العبد منه. وشرح التسبيح دبر الصلوات، تكلم على حكمته.

(1) وهذه الصغرى هي المسماة بأم البراهين، وهي التي نقدم تهذيباً لأحد شروحاتها الكثيرة. وعلى

شرح الإمام السنوسي لأم البراهين حاشية مفيدة جداً للعلامة الدسوقي فيها فوائد قيمة في علم التوحيد، وهي مطبوعة.

وشرح عقيدة الحوضي، خمس كراريس. وشرحه الكبير على الجزيرية⁽¹⁾، فيه نكت نفيسة. ومختصرا لصحيح مسلم في سفرين فيه نكت حسنة. وله شرح على صحيح مسلم اسمه "مكمل إكمال الإكمال".

وشرح إيساغوجي في المنطق تأليف البرهان البقاعي، كثير العلم. ومختصره العجيب فيه زائد على الخونجي، وشرحه حسن جدا. ومن المعلوم أن متن الخونجي من أدق كتب علم المنطق. وعلى شرح متن السنوسي حاشية جلييلة للبيجوري. وشرح قصيدة الحباك في الاضطراب، شرح جليل. وشرح أبيات الإمام الاليري في التصوف. وشرح الأبيات التي أولها "نظهر بماء الغيب".

وشرحه العجيب على البخاري، وصل فيه إلى باب من استبرأ لدينه. وشرح مشكلات البخاري في كراسين، ومختصر الزركشي على البخاري.

قال التنبكتي في نيل الابتهاج: "وقد وقفت على جميع هذه الكتب".

ثم قال الملاي: ومنها عقيدة أخرى فيها دلائل قطعية يرد على من أثبت تأثير الأسباب العادية كتبها لبعض الصالحين، ومختصر حاشية التفتازاني على الكشاف، وشرح مقدمة الجبر والمقابلة لابن ياسمين.

وشرح جمل الخونجي في المنطق، وشرح مختصر ابن عرفة وفيه حلٌ لصعوبته، وقال لي: "إن كلامه صعب سيما هذا المختصر، تعبت كثيرا في حله لصعوبته إلى الغاية، لا أستعين عليه إلا بالخلوة".

ومنها شرح رجز ابن سينا في الطب، لم يكمل، ومختصر في القراءات السبع وشرح الشاطبية الكبرى لم يكمل وشرح الوغليسية في الفقه لم يكمل ونظم في الفرائض واختصار رعاية المحاسبي، ومختصر الروض الأنف للسهيلي لم يكمل، ومختصر بغية السالك في أشرف المسالك للساحلي، وشرح المرشدة والدر المنظوم في شرح الآجرومية.

وشرح جواهر العلوم للعضد في علم الكلام على طريقة الحكماء وهو كتاب عجيب جدا في ذلك إلا أنه صعب متعسر على الفهم جدا.

ومنها تفسير القرآن إلى قوله وأولئك هم المفلحون، في ثلاثة كراريس، ولم يمكن له التفرغ له. وتفسير سورة (ص) وما بعدها.

قال الملاي: فهذا ما علمت من تأليفه مع ما له من الفتاوى والوصايا والرسائل والمواعظ مع كثرة الأوراد وقضاء الحوائج والإقراء. اهـ

قال التنبكتي: سمعت أن له تعليقا على فرعي ابن الحاجب، نفعنا الله به.

تلاميذه: أخذ عنه أعلام، كابن سعد، وأبي القاسم الزواوي وابن أبي مدين والشيخ يحيى بن محمد، وابن الحاج البيدري، وابن العباس الصغير، وولي الله محمد القلعي ربحانة زمانه، وإبراهيم الجديجي، وابن ملوكة وغيرهم من الفضلاء.

وبعد فهذه نبذة من سيرة هذا الإمام العطرة، وقطعة من أحواله، ولا شك أنها غير وافية بالمقصد، ولكن قد ذكر التنبكتي أن تلميذه الملاي جمع في سيرته وأحواله وفوائده تأليفا كبيرا في نحو ستة عشر كراسا من القالب الكبير، وقال إنه

(1) كذا بالمطبوع! وأظن أنها شرح الجزائرية، وهو كتاب في العقائد.

اختصره في جزء في نحو ثلاثة كراريس، وما ذكره في كتابه نيل الابتهاج إنما هو طرف منه. ونحن لم نذكر جميع ما ذكره في نيل الابتهاج، بل اختصرناه أيضا.

نفعنا الله تعالى به وبعلمه آمين⁽¹⁾.

(1) اقتصرنا في هذه الترجمة الموجزة على ما ذكره العلامة أبو العباس سيدي أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت، عُرفَ بِبَابِ التَّنْبِكِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَاهُ "نِيلِ الْاِبْتِهَاجِ بِتَطْرِيحِ الدِّيْبَاجِ". وَزَدْنَا عَلَيْهِ قَلِيلاً، وَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ فِيهِ تَرَاجُمُ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّادَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَفِيهِ مَعْلُومَاتٌ عَزِيْزَةٌ. فَرَاغَهُ إِنْ أَحْبَبْتَ ص 325 مِنَ الْمَطْبُوعِ عَلَى هَامِشِ "الدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد أفضل الخلق أجمعين. وبعد:

اعلم أن هذا العلم يسمى بعلم العقائد وعلم أصول الدين، وعلم التوحيد وعلم الكلام⁽¹⁾. وهو علم يبحث فيه عن العقائد الدينية المكتسبة من الأدلة اليقينية، والمراد بالعقائد الدينية أي العقائد المنسوبة إلى دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، نحو "العالم حادث" و"خالقه الله"، و"الله واحد".

وموضوع هذا العلم هو المعلوم من حيث يفضي إلى العلم بالأدلة القطعية على العقائد الدينية. وفائدته أن تصير العقائد الدينية متيقنة لا تزلزها شبه المبطلين، فينجو في الآخرة بفضل الله تعالى من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد، وينجو في الحياة الدنيا من تشوهات الفكر والسلوك الناتجة عن عدم إدراك حقيقة العالم، فالارتقاء الناتج من هذا العلم نتائجه دنيوية وأخروية.

واعلم أن المطلوب في العقائد من الناس هو العلم بها⁽¹⁾، والعلم هو معرفة الشيء بدليله، فلا يكفي الاعتقاد الجازم المطابق للحق بلا دليل، لأن صاحبه لا يخلص من الإثم، وهو عاص وسيأتي بيان هذا.

(1) النصوص التي ينقلها البعض في التشنيع على من اشتغل بهذا العلم، وينسبونها إلى بعض السلف، لا يخلو الحال فيها من أمور، إما أن يكون هؤلاء السلف قد نهبوا عن الكلام في العقائد مطلقا الصحيح منها والباطل، فهذا النهي مردود عليهم، فإنه قد ثبت بالأدلة الشرعية وجوب الاشتغال بهذا العلم، وليس هذا هو مرادهم. مما نقل عنهم رحمة الله تعالى عليهم. أو أن يكون النهي واردا على من ابتدع وضل عن طريق أهل السنة والعقائد الصحيحة، فهو نهي صحيح، ومن الواجب على الإنسان أن يتعد عن الطريق الباطلة، وعلى هذا الوجه حمل علماء الأمة النهي والتحذير الوارد عن بعض السلف، والمناسبات التي قالوا فيها ما نقل عنهم تدل على ذلك. أما أن يقال أن النهي موجه مطلقا على كل من اشتغل به سواء كان من أهل الحق أو من أهل الباطل فهذا الكلام باطل قطعاً، ولا يلتفت إليه إلا من على قلبه غشاوة. واعلم أن الحشوية المجسمة والذين يدعون الانتساب إلى السلف الصالح خاصة في هذا الزمان- وهم منهم براء- قد بالغوا في النهي عن الاشتغال بهذا العلم، وما السبب الذي دفعهم إلى ذلك، إلا أن الذي يشتغل بهذا العلم ويفهم أصوله ويحقق الحق فيها، فإنه ينكشف له تماماً أن مذهبهم من أبطل المذاهب، نعني به مذهب المجسمة من الذين يثبتون الحد والجهة والمكان والحركة وقيام الحوادث بالله تعالى وغير ذلك من مفاسد. فتعلم من ذلك أن نهي هؤلاء المدعين عن هذا العلم الجليل ما هو إلا طريقة لحماية مذهبهم لكي لا ينكشف عواره أمام الناس. (س)

وقبل الشروع في بيان ما يجب الاعتقاد به نبين مقدمة مفيدة في تعريف الحكم وما يتعلق به، لأن هذا مما يبنى عليه كثير من أصول الاعتقاد.

الحكم

هو في اللغة المنع، ومنه سمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع الظالم من المظلوم. وفي الاصطلاح هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه. مثال الإثبات كإثبات الوجود والقدم لله تعالى، ومثال النفي كنفي الحدوث عن الله تعالى. فالحكم من حيث هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

وينقسم من حيث مصدره إلى ثلاثة أقسام: شرعي وعادي وعقلي.

فالشرعي محله كتب الفقه وأصوله، **والعادي** يعرف بالتجربة والتكرار كوجود الاحتراق عند النار، فالخالق للإحراق هو الله تعالى فلا تأثير للنار وكذلك جميع الأسباب العادية، وإنما أجرى الله العادة أن يخلق الفعل عندها لا بها. ويصح أن توجد النار ولا يخلق الله تعالى الإحراق وكذلك جميع الأسباب العادية لا تأثير لها⁽²⁾.

وأما الحكم **العقلي** فيفهم من مجرد العقل من غير تكرار ولا وضع واضح. والعقل سر روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية، ومحله القلب ونوره في الدماغ، وابتدأه من حين نفخ الروح في الجنين وأول كماله البلوغ.

وهو ينحصر في ثلاثة أقسام:

الأول الوجوب: وهو في اللغة الثبوت، وفي الاصطلاح عدم قبول الانتفاء في العقل.

الثاني الاستحالة: في اللغة الامتناع، وفي الاصطلاح انتفاء قبول الثبوت في العقل.

(1) الدين لغة ما يتدين به حقا كان أو باطلا، واصطلاحاً هو وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو الخير لهم بالذات. (ص)
والعلم يطلق على الملكة الراسخة في النفس التي إدراك الشيء على حقيقته، وعلى الإدراك، وعلى القواعد والضوابط التي احتوى عليها الفن. (ص)

(1) الحكم العادي وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار وينحصر في أربعة أقسام
الأول: ربط وجود بوجود كربط الشبع بوجود الأكل. والثاني ربط عدم بعدم كربط عدم الشبع بعدم الأكل. والثالث: ربط وجود بعدم كربط وجود البرد بعدم الستر. والرابع: ربط عدم بوجود كربط عدم الإحراق بوجود الماء. (ج)

الثالث الجواز : في اللغة العبور، وفي الاصطلاح قبول الثبوت والانتفاء في العقل.

وعلى هذا فالواجب هو ما لا يتصور في العقل عدمه، مثل الذات الإلهية وصفات المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية فكلها ثابتة لله تعالى لا يصح نفيها عنه. وينقسم الواجب إلى قديم وحادث، فالقديم كالواجبات لله تعالى، والحادث كالتحيز للجرم، بأن تأخذ ذاته قدرا من الفراغ أو الخلاء، وكذلك من الواجب المحدث قبول الجرم للأعراض، فإن هذا مقيد بوجود الجرم إن انعدم الجرم انعدم، وأما الواجب القديم فلا يرتبط بغيره، لذلك فهو لا يتغير.

ثم إن الواجب له مرتبتان من حيث وضوحه في العقل؛ الأولى **الضروري** وهو الذي لا يحتاج إلى جهد وتعب لإدراكه كثبوت التحيز للجرم وكون الواحد نصف الإثنين. الثانية **النظري**⁽¹⁾ كثبوت الواجبات لله، وكالواحد أنه نصف سدس الاثني عشر.

والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده، فلا يصح في العقل ثبوته.

ولذا فإن الصفات النفسية والمعنوية والسلبية كلها ثابتة لله تعالى وإن كانت في نفسها عدمية، وهي واجبة لله تعالى.

وللمستحيل مرتبتان الأولى **الضروري** مثل عزل الجرم عن الحركة والسكون معا، والثانية **النظري** كشرية الله وسائر المستحيلات على الله تعالى.

والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه. مثل ذات الحوادث وصفاتها الحادثة من المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية، فإنها كلها يصح ثبوتها ويصح نفيها، فيكون الحد شاملا لها كلها.

وله مرتبتان:

الأولى: **الضروري** كاتصاف الجرم بالحركة أو السكون فقط.

(1) النظري هو الذي لا يدركه العقل إلا بعد التأمل والنظر، مثاله تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى في عمره أصلا، فإن تعذيبه جائز يقبل العقل وجوده بأن يدخله الله جهنم ويقبل عدمه بأن يدخله الله الجنة، ولكنه لا يقبله العقل حتى يتأمل ويعلم أن الله سبحانه وتعالى لا تنفعه طاعة ولا تضره معصية وأن الظلم في حقه تعالى محال لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير بلا إذن، ومولانا سبحانه هو المالك لجميع الخلق يعذب من يشاء. فإذا تأمل العقل في ذلك علم أن تعذيب المطيع جائز يصح وجوده ويصح عدمه. (ط)

الثانية: النظري ومثاله تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى قط وإثابة العاصي فإنه جازر في حقه لكنه نظري، وهذا باعتبار العقل وأما الشرع فأخبر أن الطائع له الثواب والعاصي له العقاب.

الواجب على كل مكلف شرعا

المكلف هو البالغ⁽¹⁾ العاقل الذي بلغته الدعوة.

وقد طلب الشرع من كل مكلف طلبا جازما أن يعرف الله تعالى بمعرفة⁽²⁾ صفاته⁽³⁾، وليس المقصود بمعرفة صفاته أن يعرف حقائقها، لأن هذا مستحيل، بل أن يعرف بعض الأحكام التي تتعلق بها كما ستري.

والشرع لغة الطريق. واصطلاحا ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله من الأصول والفروع، أي العقائد والفقهاء.

ودليل وجوب هذا من الكتاب قوله تعالى (فاعلم أنه لا إله إلا الله) سورة حمد: 19، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله"⁽¹⁾. وحقيقة المعرفة هي الجزم المطابق

(1) من مات قبل البلوغ فهو ناج ولو كان من أولاد الكفار، ولا يعاقب على كفره ولا غيره. (ص)

واعلم أن المكلف هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع أو البصر فقط الذي بلغته الدعوة. فخرج الصبي ولو مميّزا، والمجنون وفاقد الحواس ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفا. وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصوم ليس لتكليفه بها بل لترغيبه فيها ليعتادها فلا يتركها إن شاء الله تعالى. (ج)

(2) حقيقة المعرفة هي الجزم المطابق عن دليل، فالجزم هو القطع وعدم التردد، فمن كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فهو باطل، والمطابق معناه الموافق فمن كان جزمه مخالفا فهو كافر، والمقصود بالدليل الدليل التفصيلي وهو للعلماء والإجمالي وهو لغيرهم كجزمنا بأن الله موجود، ودليل وجوده هو هذا العالم لأنه لا بد له من فاعل، وأما الجزم المطابق إذا لم يكن معه دليل لا تفصيلي ولا إجمالي كما إذا كان إنسان يجزم بأن الله تعالى موجود، وإذا سئل عن الدليل يقول لا أدري سمعت أبي يقول ذلك فقلته، فهذا ليس عنده معرفة وإنما عنده التقليد، وهو أخذ القول من غير معرفة دليله وهو لا يكفي في التوحيد. (ط) بتصرف يسير

(3) الواجب على العام والخاص الدليل الجملي وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه معا أو أحدهما، وأما التفصيلي فهو المقذور على تقريره وحل شبهه، فصاحب الجملي هو الذي يصور العقائد في ذهنه، وإن لم يحفظ اللفظ بحيث لو سئل عن المعنى لا يشك فيه، ودليله على كل واحد وجود العالم من غير تفصيل في كيفية الاستدلال، أو مع التفصيل لكن يعجز عن رد الشبه، فإن قدر على التفصيل ورد الشبه كان من أهل التفصيلي. (ص)

للحق عن دليل، والشهادة تنبني على العلم، لا على الظن وغيره، فالشك والظن والوهم لا تكفي في العقائد بل هي كفر.

وهاهنا مسألة مشهورة تسمى بمسألة المقلد، ما حكمه شرعاً؟! والمقلد هو من اعتقد الواجبات والجائزات ونفى المستحيلات في حق الله تعالى بلا دليل، أي إنه جزم جزماً مطابقاً للحق بلا دليل، وذلك كأن يتلقى العقائد الواجبة من غيره بلا دليل. فمثل هذا اختلف فيه العلماء على عدة أقوال، فقال الجمهور هو مؤمن ولكنه عاص إن كان فيه أهلية للنظر ولم ينظر، أي إن كان يستطيع معرفة أدلة العقائد ولم يفعل فهو عاص لهذا، وإيمانه صحيح. وقيل هو مؤمن وغير عاص. وقيل كافر وليس بمؤمن وهذا القولان ضعيفان⁽²⁾.

(1) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه وكفر من كفر من العرب فقال عمر رضي الله تعالى عنه كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر رضي الله تعالى عنه فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله تعالى عنه فعرفت أنه الحق. ورواه الترمذي والنسائي في السنن الكبرى عن أبي هريرة. وفي السنن الكبرى للنسائي رواه عن الزهري عن أنس بن مالك قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عمر يا أبا بكر كيف تقاتل العرب فقال أبو بكر إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة والله لو منعوني عناقا مما كانوا يعطون رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه قال عمر فلما رأيت رأي أبي بكر قد شرح علمت أنه الحق. ورواه الطبراني في المعجم الكبير عن معاذ بن جبل بلفظ حتى يشهدوا، وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى، وعن أبي هريرة بلفظ يقولوا.

وهذا الحديث محفوظ في كتب السنن.(س)

(1) الإنسان إن قلد في العقائد الصحيحة، فقد اختلف العلماء في إيمانه والمعتمد أنه إن كانت له القدرة على النظر الموصل إلى المعرفة كان مؤمناً عاصياً فقط، والعصيان من جهة أنه لم يعرف الدليل، وإيمانه منج له من الخلود من النار، وإن لم يكن له القدرة على النظر كان مؤمناً غير عاص. وقيل إن المقلد غير عاص مطلقاً، وقيل إنه كافر.

واعلم أن النظر الذي يخرج به المكلف عن التقليد إلى المعرفة هو النظر على طريق العامة وهو النظر الإجمالي كما أجاب به الأعرابي الذي سأله الأصمعي بقوله بم عرفت ربك فقال البعرة تدل على البعير وآثار الأقدام تدل على المسير، فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحور ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير.

وأما ما يلزم المكلف معرفته⁽¹⁾، فإننا نذكره هنا على وجه الإجمال ثم نشرع في تفصيله، فهو ما⁽²⁾ يثبت في حق الله عز وجل، وهو قسمان عام ومفصل، فالعام: أن يعرف ويعتقد أن كل كمال فهو واجب لله تعالى. والتفصيل أن يعرف ويعتقد بالصفات العشرين الواجبة. ويلزمه أن يعرف ما يستحيل في حق الله تعالى عموماً وتفصيلاً، فالعموم أن يعتقد أن كل نقص فهو مستحيل في حق الله تعالى، والتفصيل الاعتقاد بأضداد الصفات العشرين الواجبة⁽³⁾. ويلزمه أن يعرف ويعتقد بما يجوز في حق الله عموماً وتفصيلاً، فالعموم أن يعتقد أن فعل كل ممكن أو تركه فهو جائز في حق الله، والتفصيل بأن يعتقد العقائد السمعية كأمر الآخرة فإنها جائزة عقلاً وواجبة شرعاً.

ويلزمه شرعاً أن يعرف مثل الأقسام المتقدمة والتي هي الوجوب والاستحالة والجواز في حق الرسل ومثلهم الأنبياء، لأن كل رسول نبي، ويجب لهم الصدق والأمانة والفظانة، ويجب للرسل إثبات التبليغ،

ولا يشترط النظر على طريق المتكلمين وهو النظر التفصيلي بتحرير الأدلة وترتيبها ودفع الشبه الواردة عليها.

واعلم أن النظر وسيلة إلى معرفة الله ورسوله بالصفات، والمعرفة وسيلة إلى الإيمان الشرعي وهو التصديق بجميع ما جاء به نبينا محمد عليه الصلاة والسلام مما علم من الدين بالضرورة، والمراد بالتصديق بذلك الامتثال الباطني وهو إذعان النفس وقبولها وقولها آمنت بذلك ورضيته المعبر عنه بحديث النفس، والله تبارك وتعالى الموفق لا رب غيره. (غ) بتصريف يسير.

(1) اختلف في المعرفة فقليل هي الجزم المطابق للحق عن دليل، وقيل ولو بلا دليل. (ص)

(2) كلمة ما هنا تفيد العموم كما هو معلوم، لأنها بمعنى الذي، فيجب على المكلف أن يعرف جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات، لكن جهة المعرفة تكون تفصيلية فيما علم تفصيلاً وإجمالية فيما لم يعلم تفصيلاً. (س)

(1) ما هو مذكور هنا من أن الواجب التفصيلي عشرون صفة والمستحيل التفصيلي كذلك مبني على القول بثبوت الأحوال المبني على الطريقة القائلة بأن الأمور أربعة أقسام: موجودات وهي ما تصح رؤيته، ومعدومات وهي ما لا ثبوت له، وأحوال وهي الوساطة بين الموجودات والمعدومات، وأمور اعتبارية وهي ما له ثبوت لكن لم يرتق إلى درجة الأحوال. وهذه القسمة مبنية على القول بثبوت الأحوال كقسم مستقل وهي ما مشى عليه الإمام السنوسي وغيره، بل قال بعض المحققين: الحق أن لا حال وأن الحال محال. لكن قال الإمام السنوسي في بعض كتبه وبالجملة فالمسألة مشهورة الخلاف ولكل من القولين أدلة تعلم من محلها فتدبر.

وأما على القول بنفسه وهو المذهب الراجح عند جمهور العلماء فالأمور ثلاثة فقط: الموجود والمعدوم والأمور الاعتبارية. فالشيء إما أن يكون موجوداً أو معدوماً ولا حال للذات بين الوجود والعدم. وكذلك لا حال للصفة الوجودية. أه من (ج) بتصريف وزيادة (س)

ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان والغفلة والبَّه، ويجوز في حقهم الأعراض البشرية التي لا تؤدِّي إلى النقص في مراتبهم العلية.

بعض ما يجب لله جل وعز

وقلنا بعض ما يجب لأن كمالاته تعالى لا نهاية لها، ولم يكلفنا الله بمعرفة جميعها تفصيلا لأنه من تكليف ما لا يطاق، قال تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) البقرة: 286، فترك التكليف بذلك فضلا منه تعالى. ويجب له عشرون صفة، والصفة تطلق على المعنى الوجودي القائم بالموصوف، وعلى ما ليس بذات وهذا هو المراد هنا. وتقسم الصفات إلى أربعة أقسام⁽¹⁾، نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية، نبينها فيما يلي بالترتيب، وفي هذه الأقسام تنازع نبيه في موضعه.

القسم الأول

الصفات النفسية

وسميت نفسية لأن الوصف بما دل على نفس الذات دون معنى زائد عليها.

وهي صفة واحدة، هي الوجود⁽²⁾، والوجود هو حال واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة. وعلى ذلك فالوجود صفة نفسية مغايرة لمفهوما للصفات المعاني والسلبية. فالمعاني صفات وجودية، والسلبية

(1) قسمة الصفات على نفي الحال كما يلي: الصفات إما عين الذات وهي النفسية، أو غير الذات وهي السلبية لكون مدلولها عدما، والفعلية لحدوثها، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي وجودية وتسمى المعاني، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي اعتبارية وتسمى معنوية. أو صفات جامعة وهي العزة والجلال والجمال والغنى ونحو ذلك. (ص) وهو كلام عظيم وكثير الفوائد. (س)

(1) اختلف في الوجود، هل هو عين الموجود أو غيره، والذي عليه الإمام الأشعري رضي الله عنه هو الأول، بناء على نفي الأحوال وهو المعتمد لأنه لا واسطة بين الوجود والعدم عند الإمام الأشعري، فالوصف به أمر اعتباري يعتبره الشخص لا ثبوت له، مثال ذلك كما لو أخرجت ثوبا من صندوق مثلا فالثوب يوصف بالظهور وهو أمر اعتباري، لا ثبوت له في الخارج، بحيث يصح أن يرى في نفسه بل هو أمر يعتبره الشخص. وعلى هذا فتسمية الوجود صفة بناء على قول بعض المحققين ليس المراد بالصفة المعنى القائم بالشيء، بل ما يحكم به عليه، سواء كان عين حقيقته أو قائما بما أو خارجا عنها، فدخل في هذا التعريف الوجود والسلبية والمعاني والمعنوية، ولو على القول بنفي الأحوال. (ص).

والقائل بأن الوجود أمر اعتباري هو الإمام الرازي وغيره، وعد الوجود صفة على قول الأشعري إنما هو على المعنى الأعم للصفة، لما أنه يقال "الله موجود"، فتنسب الوجود إلى الله تعالى. (س)

عدمية، والنفسية حال فهي صفة ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم. ثم هي حال للذات لا للصفات، مع جواز أن تقول مثلاً قدرة الله موجودة، وكذلك إرادته وعلمه إلى آخر المعاني، وصفة الوجود⁽¹⁾ أيضاً واجبة للذات ما دامت الذات وهي -أي الصفة- غير معللة بعلة، وذلك خلاف الأحوال المعنوية نحو كونه مريداً وكونه قادراً، فإن هذه معللة بالمعاني، ومعنى التعليل هنا هو التلازم في إفادة العلة معلولها الثبوت.

والدليل على وجود الله من الكتاب قوله تعالى (خالق كل شيء) الزمر: 62.

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله صانع كل صانع وصنعتة"⁽²⁾. وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى موجود. وأما برهان العقل فسيأتي.

قال العلامة البيجوري: واعلم أنه كما قال بعضهم لا يجب على المكلف اعتقاد شيء من ذلك بل يكفي أن يعتقد أن الله موجود وإن لم يعتقد أن الوجود عين الموجود أو غير الموجود، لأن هذا مما اختلف فيه المتكلمون اختلافاً طويلاً. فاحفظه. (ج)

(1) وجود الله ليس كوجود الحوادث، لأن وجود الله ذاتي له أي ليس بتأثير مؤثر وفعل فاعل، ووجود الحوادث بتأثير الله وفعله لأنه تعالى كان وحده ولا شيء غيره كما ورد في الحديث الشريف كما رواه البخاري ومسلم وغيرهما، ثم أوجد جل جلاله الحوادث، فوجودها غير ذاتي لها بل هو طارئ عليها وعارض لها، ولكون وجوده تعالى ذاتياً لم يقبل سبحانه العدم في الأزل، ولا يقبله في الأبد، والأزل هو استمرار الوجود في أزمنة مقدره غير متناهية في جانب الماضي، ويقابله الأبد وهو استمرار الوجود في أزمنة مقدره غير متناهية في جانب المستقبل، ويعبر عنه بما لا يزال. (غ) بتصرف يسير.

(2) هذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه بعدة أسانيد عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله خالق كل صانع وصنعته.
وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

-ورواه البخاري في خلق أفعال العباد عن حذيفة أيضاً رضي الله تعالى عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يصنع كل صانع وصنعته وتلا بعضهم عند ذلك (والله خلقكم وما تعملون) فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة.

-ورواه في خلق أفعال العباد عن حذيفة رضي الله تعالى عنه بلفظ إن الله خلق كل صانع وصنعته إن الله خلق صانع الخزم وصنعته.

-ورواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لا مكره له.

فهذه الأحاديث كلها تدل على أن الله تعالى يقال له صانع، ويطلق هذا الاسم عليه جل شأنه. وفي هذه الأحاديث لمن تأملها فوائد أخرى عديدة. (س)